تمديد مقترح لبرنامج صندوق النقد مع مصر حتى ديسمبر 2026 وإعادة جدولة الشروط لصرف 3.3 مليار دولار

الأحد 29 مارس 2026 07:30 م

كشفَت وثائق صادرة ضمن حزمة مراجعات صندوق النقد الدولي مع مصر عن اتجاه داخل فريق الخبراء لدعم طلب الحكومة بإعادة تقييم ومعايرة البرنامج الحالي بما يمنح وقتا إضافيا لتنفيذ الإصلاحات وتحقيق الأهداف المتفق عليها بعدما تراكمت تأخيرات المراجعات السابقة وجرى نقل عبء الالتزام إلى جدول جديد يغير مواعيد القياس والصرف ويؤجل الحسم دون أن يلغي الشروط

تمديد البرنامج وإعادة معايرته لصالح الحكومة

أوضحَت الوثائق أن فريق الخبراء يقترح تمديد مدة برنامج تسهيل الصندوق الممدد حتى 15 ديسمبر 2026 بما يرفع إجمالي المدة إلى 48 شهرا بعد أن كان البرنامج الأصلي محددا بمدة أقل ثم تعرض لموجات تأجيل متكررة وهو ما يتيح للحكومة مساحة زمنية أكبر لكنها تبقى مساحة مشروطة بمؤشرات قياس أكثر صرامة في المراجعات القادمة

ولفتَت الوثائق إلى أن هذا التمديد لم يأت من فراغ بل جاء على خلفية ما وصفه التقرير بتأخر التقدم في الإصلاحات الأعمق وتباطؤ أجندة تقليص الدور الاقتصادي للدولة وهو ما دفع فريق الصندوق إلى طرح إعادة المعايرة كحل إداري لتجاوز التأخير بدل الاعتراف بتعثر التنفيذ على الأرض مع الإبقاء على منطق الضغط عبر المراجعات

وفي ظل هذا المسار قال الخبير الاقتصادي عبد الخالق فاروق إن أي تمديد لبرنامج قائم يعني عمليا تمديد زمن الالتزامات التي تتحملها الدولة ثم يتحملها المجتمع عبر الأسعار والضرائب وإن الحكومة تستخدم التمديد لتخفيف ضغط المواعيد لا لتخفيف شروط السياسة الاقتصادية وهو توصيف ينسجم مع صيغة الوثائق التي تمنح وقتا إضافيا مقابل إعادة ترتيب القياس

تحويل أهداف مارس إلى معايير أداء وتشديد القياس

يبينُ التعديل المقترح أن الأهداف الإرشادية المحددة لشهر مارس 2026 سيتم تحويلها إلى معايير أداء كمية داخل المراجعة السابعة وهو تحول يرفع مستوى الإلزام من التوجيه إلى الشرط ويجعل ما كان هدفا قابلا للمناورة معيارا محددا للنجاح أو الفشل عند التقييم وهو ما يعيد تعريف العلاقة بين الحكومة والبرنامج

وأكدَت الوثائق أن المراجعة الثامنة ستقيم معايير الأداء الكمية حتى نهاية يونيو المقبل إلى جانب الأهداف الإرشادية حتى نهاية سبتمبر ضمن جدول مراقبة يتوسع زمنيا ويزيد نقاط القياس وهو ما يعني أن الحكومة ستواجه اختبارا مزدوجا في نهاية كل مرحلة وأن الصندوق سيستخدم هذا الترتيب لإظهار تقدم ملموس في الإصلاحات التي ظل تنفيذها موضع انتقاد

وفي موازاة ذلك قالت الخبيرة المصرفية سهر الدماطي إن تحويل الأهداف الإرشادية إلى معايير أداء يعكس رغبة الصندوق في تقليل مساحة التفسير الواسع التي تستفيد منها الحكومات عادة وإن هذا التحول يضغط على السياسات المالية والنقدية في توقيتات ضيقة لأنه يربط التقييم بمؤشرات كمية لا بوعود وهو ما يجعل أثره سريعا على السوق

إعادة جدولة الصرف وربط الصلابة والاستدامة بالبرنامج المعدل

أشارَت الوثائق إلى أن إعادة الجدولة تشمل أيضا إعادة توزيع الصرف بحيث يتم صرف نحو 1.465 مليار وحدة حقوق سحب خاصة عند الانتهاء من المراجعتين الخامسة والسادسة معا بينما يتم صرف نحو 1.113 مليار وحدة حقوق سحب خاصة بعد إتمام كل من المراجعتين السابعة والثامنة وهو تقسيم يعكس إعادة ترتيب السيولة وفق مواعيد التقييم الجديدة لا وفق حاجة الاقتصاد الفعلية

وأوضحَت الوثائق أن فريق الخبراء برر إعادة الجدولة بأنها تساعد على إظهار التقدم الملموس في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية وتعزيز فرص تحقيق الأهداف الأساسية للبرنامج وهو تبرير يضع المسؤولية على التنفيذ المحلي ويعامل التمويل بوصفه أداة انضباط لا أداة إنقاذ بينما يظل منطق الصندوق قائما على أن التأخير السابق جعل أجندة الإصلاح أكثر تراكما وأقل قابلية للترحيل

وفي ظل هذا الترتيب أكدَت الوثائق أن فريق الخبراء يدعم طلب السلطات المصرية بتمديد وإعادة جدولة اتفاق الصلابة والاستدامة بما يتماشى مع الجدول الجديد لمراجعات برنامج تسهيل الصندوق الممدد لضمان الاتساق بين مواعيد التقييم وصرف التمويلات وهو ما يعني أن مسار التمويل المناخي سيبقى مربوطا بالبرنامج الرئيسي لا مستقلا عنه

ويرى الخبير الاقتصادي هاني توفيق أن إعادة جدولة الصرف تمنح الحكومة مساحة لإدارة السيولة لكنها لا تمنح المواطن مساحة لتجنب كلفة السياسات لأن الصندوق عندما يرفع مستوى القياس ويعيد توزيع الشرائح فهو يضمن أدوات ضغط أطول زمنا وأشد دقة وإن أي حديث عن وقت إضافي لا يغير أن معيار الصرف سيظل هو التنفيذ لا الضرورة

وخلصت الوثائق إلى نتيجة مباشرة أن البرنامج يتجه نحو تمديد رسمي حتى ديسمبر 2026 مع تحويل أهداف مارس إلى معايير أداء وإعادة توزيع شرائح حقوق السحب الخاصة وربط اتفاق الصلابة والاستدامة بالجدول الجديد وهو ما يوثق أن الصندوق اختار إعادة هندسة المواعيد بدل تخفيف الشروط وأن الحكومة تحصل على وقت إضافي مقابل التزامات أكثر صلابة في القياس والصرف